

Distr.  
LIMITED

A/CONF.191/L.22  
20 May 2001

ARABIC  
Original: ENGLISH

## الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا  
بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

### جلسة مواضيعية تفاعلية

### تنمية الهياكل الأساسية

ملخص من إعداد أمانة المؤتمر

١- يشكل ضعف الهياكل الأساسية عائقا رئيسيا أمام التجارة وتحقيق القدرة التنافسية والتنمية المستدامة في معظم أقل البلدان نموا، وخاصة الدول النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وتشكل تنمية الهياكل الأساسية عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجيات الحد من الفقر في البلدان المختلفة. وعلى الصعيد الكلي، فإن تنمية الهياكل الأساسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو والاندماج في الاقتصاد العالمي. أما على الصعيد الجزئي، فإن توفر الهياكل الأساسية يتيح للأسر المعيشية الفرصة للهروب من الفقر - مثلا بتوفير إمكانية الوصول إلى الأسواق وتقليل الوقت المبذول في تأمين الحصول على إمدادات المياه، وعلى نحو أعم بزيادة الإنتاجية.

٢- وينبغي أن تهني الحكومات بيئة للسياسات تفضي إلى القيام بالاستثمار المنتج في الهياكل الأساسية. وقد أثبتت المنافسة في هذا الصدد أنها أداة قوية للتوسع في خدمات الهياكل الأساسية وتحسين نوعيتها. وقد لوحظ أن الخصخصة يجب أن تكون مصحوبة بسياسات تنظيمية قوية لضمان إيجاد بيئة تنافسية. وعلاوة على ذلك، يحتاج المستثمرون الأجانب في تنمية الهياكل الأساسية إلى ضمانات وتعهدات من جانب الحكومة، مثل ضمانات من نزع الملكية وخرق العقود، والحقوق الخاصة بتحويل الأموال بالكامل، والأحكام المتعلقة بالتحكيم الدولي. وينبغي بصورة خاصة، في الحالات التي يمكن فيها الأخذ بالمنافسة، ألا يستعاض عن الاحتكارات العامة باحتكارات خاصة.

٣- "والنموذج الجديد" للتسعينات والمتمثل في تحرير الأسواق والخصخصة قد نجح في قطاعي الاتصالات السلوكية واللاسلكية والطاقة، ولكنه كان أقل نجاحا في قطاعات الهياكل الأساسية الأخرى، حيث يكون من الأصعب تحقيق عائد على الاستثمار بل يكون تحقيقه أبطأ. ولم تستفد أقل البلدان نموا بعد من هذا النموذج الجديد بنفس المدى الذي استفادت منه بلدان أخرى من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويوجد ميل أيضا إلى إغفال المناطق الريفية لصالح المناطق الحضرية فيما يتعلق ببرامج الهياكل الأساسية. ويتعين تضييق هذه الفجوة.

٤- ويتطلب رفع مستوى الهياكل الأساسية قدرا من التمويل يتجاوز بكثير الموارد المتاحة لفرادى أقل البلدان نموا. ومما يثير قلقا خاصا ما شهدته أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة من نقص في التمويل الخاص والتمويل المقدم عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. وتوجد حاجة إلى زيادة هذه المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تكملة الاستثمارات الخاصة. وهذا بدوره يتطلب بيئة أفضل لنشاط الأعمال في البلدان المعنية.

٥- أما التعاون والتكامل الإقليميان اللذان ينطويان على أقل البلدان نموا فيمكن أن يكون أمرا مفيدا لتجميع الموارد المحدودة وتحقيق وفورات الحجم المطلوبة. ويؤدي النقل دورا محوريا فيما يتعلق بالتجارة والتكامل الإقليمي. ومن أمثلة ذلك مشروع المنطقة الفرعية لحوض نهر الميكونغ ومشروع الطرق السريعة عبر الأفريقية الجاريان حاليا، فضلا عن مبادرة "السموات الأفريقية المفتوحة" المضطلع بها بموجب قرار ياموسوكرو. وتؤدي شبكات النقل الإقليمية إلى تيسير الوصل بين المناطق مما يؤدي لاحقا إلى تدعيم التجارة الإقليمية والدولية. وفضلا عن ذلك، فقد سلم بأن توفير إمكانية الوصول إلى شبكات النقل يسهم إيجابيا في الحد من الفقر. ويلزم تكريس انتباه خاص للتكامل بين العمليات الكبيرة لتنمية الهياكل الأساسية وشبكات الطرق المحلية، بما في ذلك احتياجات الهياكل الأساسية المحلية، التي تفيد المجتمعات الريفية وخاصة النساء اللاتي يتحملن المسؤولية الرئيسية عن احتياجات الأسر المعيشية وعن الإنتاج الزراعي.

٦- وفي أي مشروع لتنمية الهياكل الأساسية، يلزم الحرص بشكل خاص على ضمان شمول المستعملين المحليين - ولا سيما الفقراء منهم. وهذا النهج المدفوع بالطلب لا بد منه أيضا لتجنب ازدواج الجهود وهدر الموارد. ولذلك فإنه يلزم إقامة شراكات مفيدة على نحو أوثق بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية وصغار منظمي المشاريع. وقد قدم البنك الدولي أمثلة على "الإعانات الذكية" الموجهة على نحو محدد للفقراء والتي تحد من هدر الموارد ومن الفساد وتسمح للحكومات بمساعدة الفقراء على نحو أكثر فعالية وبتكلفة أقل. وثمة مقترحات إضافية تستهدف اشتراك صغار مقدمي الخدمات من أجل حفز العمالة. ولضمان تخصيص استثمارات الهياكل الأساسية تخصيصا ملائما متسما بالكفاءة، فإن من الأمور الحيوية قيام السلطات المحلية والوطنية بممارسة الملكية الحقيقية لهذه البرامج والمشاريع. ومن الأمور الحيوية أيضا قيام

الحكومات والمؤسسات المالية والمستثمرين من القطاع الخاص بتنسيق المشاريع على نحو أفضل من أجل تجنب الازدواج وهدر الموارد.

٧- ونظرا إلى كون الهياكل الأساسية لا بد منها لكل اقتصاد، فإنها تشكل أحد الأهداف الرئيسية للتدمير أثناء المنازعات. ولهذا السبب فإن لدى أقل البلدان نموا الخارجة من حالات نزاع حاجة ملحة إلى الاستثمار على نطاق كبير في إعادة تأهيل الهياكل الأساسية وإعادة بنائها.

٨- ويلزم إجراء دراسات جدوى ذات أساس متين كلما جرى التخطيط لمشاريع هياكل أساسية كبيرة الحجم بغية تقييم تأثيرها على المجتمع المحلي، بما في ذلك آثارها الاجتماعية والبيئية. وهذا من شأنه ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لهذه المشاريع.

٩- ويوجد اتجاه صعودي في تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية في أقل البلدان نموا نجم عن إصلاح هذا القطاع والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة. أما نشر تكنولوجيات نقل المعلومات، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، فيؤدي دورا محوريا ليس فقط في سد الفجوة الرقمية ولكن أيضا في سد الفجوات الأخرى في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويلزم تدعيم التعاون بين أقل البلدان نموا والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والأمم المتحدة والوكالات الإنمائية والقطاع الخاص في تطوير ونشر الهياكل الأساسية المطلوبة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهذا تدعيم مطلوب من أجل دمج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي وبلوغ الهدف المتمثل في توفير إمكانية وصول الكافة إلى هذه الخدمات.

١٠- وختاماً، طالبت الجلسة بما يلي:

- عكس الاتجاه التزولي الراهن في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي التمويل الخاص لعملية تنمية الهياكل الأساسية بأقل البلدان نموا؛
- التعجيل بالأخذ بالمنافسة في قطاعات الهياكل الأساسية، بما في ذلك دعم تحرير قطاع النقل وقطاعات الهياكل الأساسية الأخرى في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات والخاص بمنظمة التجارة العالمية؛
- توفير تمويل محدد للعناصر المفقودة من شبكة الطرق السريعة عبر الأفريقية؛
- إنشاء صناديق إقليمية للهياكل الأساسية بغية تدعيم المشاريع المتعددة البلدان والتكامل الإقليمي المتقدم؛

- إيجاد طرق ابتكارية لإشراك صغار مقدمي خدمات الهياكل الأساسية المحليين الذين يستخدمون الموارد المحلية ويتيحون فرص عمل وتفكيك الحواجز القائمة التي تعوق تقديم الخدمات من جانب صغار مقدمي الخدمات؛
- استخدام الأموال العامة النادرة استخداماً أكفأ، بما في ذلك تحسين توجيه الإعانات إلى الفقراء؛
- زيادة إشراك المستفيدين في تصميم مشاريع الهياكل الأساسية وفي تنفيذها؛
- التوسع في البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، التابع للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

-----